لها . وجاءت معظم الزيادة في الاسعار القياسية لنفقات المعيشة بين شهري آب واكتوبر من عام ١٩٧٠ حيث ارتفع المؤشر بنسبة ٦،٧٪ . ان ظاهرة التضخم الحالي اصبحت ملازمة للاقتصاد الاسرائيلي منذ نشوئه حتى الان ومع ذلك فان هذه المشكلة لم تكن في يوم من الايام مستعصية الحل ولم تبلغ الحد الذي وصلته مثلا بعض دول امريكا اللاتينية . فلا زالت الزيادة في مستوى الاسعار سنويا أقل من الزيادة في مستوى الانتاج بحيث كان هنالك دوما زيادة حقيقية في الانتاج في كل سنة من السنوات العشرين الاخيرة .

٣ ــ الزراعة : تتوقع اوساط مجلس التخطيط الاسرائيلي بأن لا يزيد الانتاج الزراعي عن ٥٪ سنويا في الاعوام الخمسة القادمة نظرا لعدم توفر مياه اضافية للري بكميات وافرة . وعلى هذا الاساس فلن تزيد الاراضي المروية عن ٢،٥ ٪ سنويا في خلال السنوات القادمة . وحيث ان قطاع الزراعة يعاني من نقص مستمر في اليد العاملة ، ونظرا لان اجتذاب المزيد من العمال العرب من قطاع غزه والضفة الغربية لم يعد سهلا وممكنا كما كان في السابق ، فقد بدأت السياسة الزراعية في اسرائيل تتجه نحو تخفيض نسبة اليد العاملة الى مجموع عوامل الانتاج وبالتالي زيادة نسبة الالات والماكينات الزراعية . وهذا يفسر تقديرات الحكومة بأن مجموع القوى العاملة في القطاع الزراعي سينخفض بحوالي ٥٠٠٠ عامل في عام ١٩٧٥ بحيث تصبح نسبة اليد العاملة في القطاع الزراعي الى مجمل اليد العاملة في الاقتصاد الاسرائيلي في حدود ٨٪ فقط . ومن المنتظر ان تؤدي هذه الظاهرة الى تردي الاوضاع الاجتماعية في «الكيبوتس» ــ اي المزارع الجماعية و« الموشاف » كما قد تنعكس على البنية السياسية للاحزاب الاسرائيلية . وقد تقرر زيادة المعونة التي تقدمها الحكومة الى المزارعين عن طريق ضمان حد أدنى لاسعار بعض السلع الزراعية مثل الخضراوات واللحوم والدواجن بحيث تصل الى حدود ١١٠ ملايين ليرة اسرائيلية خلال العام ١٩٧١ .

ويعتبر القطاع الزراعي في اسرائيل من اكثر القطاعات تقدما وتطورا . وقد استطاع استيعاب احدث الوسائل التكنولوجية التي تهدف الى زيادة الانتاج . وعلى هذا الاساس يعتبر من اكثر القطاعات كفاءة . ومع ذلك فان السياسة الاقتصادية الراهنة تهدف الى تخفيف حجم التشيرات في هذا القطاع وتكثيفها في قطاع الصناعة التصديرية . ويمكن التأكيد الان بأن ايجاد نوع من التوازن المعقول بين الصادرات والواردات هو هدف السياسة الاقتصادية الرئيسي الان . ولتحقيق هذا الهدف يجب زيادة الصادرات بنسبة متزايدة في حين يجب ان تتزايد الواردات بنسبة متناقصة .

٤ ــ قطاع الصناعة : لا تزال السياسة الاقتصادية في اسرائيل تراهن على قطاع الصناعة على انه اهم القطاعات في الاقتصاد الاسرائيلي واكثرها ديناميكية وبالتالي تخصه بمختلف وسائل التشجيع والمساعدة . ومن الاجراءات التي تهدف الى تشجيع الصناعات على مختلف انواعها ما قررته مؤخرا الحكومة الاسرائيلية من ان اية صناعة تستطيع الحصول على قروض حكومية لتوسيع وتحديث عملياتها بحيث تصل الى ٥٠٪ من رأسمالها شريطة ان تكون هذه الصناعة ناجحة من الوجهة الاقتصادية وان تقدم الضمانات الضرورية . وخلال ثلاثة الاعوام الاخيرة بدأت الحكومة تولي اهتماما خاصا للصناعات التي تزود القطاع العسكري بما يحتاجه من سلع وخدمات بالاضافة الى الصناعات التي تنتج سلعا مماثلة للسلع المستوردة . ولا غرابة في هذا الموضوع اذ ان قطاع الدفاع والتسلح ، كما ذكرنا آنفا ، يمتص قسما كبيرا من موارد الميزانية كما انه من ناحية اخرى يوظف قسما كبيرا من اليد العاملة . وبناء على ذلك فان تشجيع صناعة الاسلحة والاجهزة الاليكترونية يزيد من دورة الدخل في الاقتصاد الاسرائيلي ويخفض من التكلفة الحدية لانتاج عدد كبير وواسع من السلع الصناعية .

ويمكن مقارنة وضع الصناعات الحربية في اسرائيل نسبيا بوضعها في الولايات المتحدة حيث أصبحت من أهم العوامل المؤثرة في مستوى النشاط الاقتصادي . واذا نجحت المحاولات لتمرير الحل السلمي في المنطقة فان احد المشاكل التي ستواجه الاقتصاد الاسرائيلي آنذاك هي كيفية اعادة تحويل الموارد الاقتصادية من الصناعات الحربية نحو الصناعات الاستهلاكية والانتاجية دون احداث نوع من الركود الاقتصادي الذي قد يتمثل في زيادة مستوى البطالة وانخفاض مستوى الدخل . ولا نستطيع الزعم في هذا الصدد بأن اقتصاديات البلدان العربية قد تواجه مثل هذه المشكلة لسبب